دور اللامركزية في تنمية المجتمعات المحلية

الدكتورة: سقنـــي فاكيـــة
أستاذة محاضرة " ب " كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2

الملخص:

من المؤكد، أن الأصل في نفاذ حقوق الإنسان أنها مسألة وطنية وداخلية وليست دولية، لذلك فالسعي من أجل تحقيق هدفي الحماية والتمكين من حقوق الإنسان يكون منطلقه من المجتمع الوطني ذاته، وبالتحديد، يتم من خلال استراتيجيات ومبادرات ومشاريع تنموية تتم على الصعيد المحلي أساسا في مواجهة تحديات إعمال الحقوق على المستوى الوطني.

لهذا السبب، تعد تنمية المجتمعات المحلية الفقيرة من المتطلبات الأساسية لتحقيق التمكين الحقوقي في هذه المناطق المعزولة جغرافيا، والمحرومة من أبسط ضرورات الحياة الكريمة.

Résumé

Ce qui est certain, est que l'origine de l'entrée en vigueur des droits de l'homme est une question nationale et non internationale de sorte que la recherche de réalisation deux objectifs, la protection et l'autonomisation des droits de l'homme doit être fondé sur la communauté nationale elle- même, et plus particulièrement fait grâce à des stratégies et des initiatives et des projets de développement au niveau local, principalement face aux défis de la mise en œuvre des droits au niveau national.

Pour cette raison, ce sont les communautés pauvres qui doivent être développés pour la réalisation de l'autonomisation juridique dans ces zones géographiquement isolées et privées des nécessités les plus élémentaires d'une vie décente.

مقدمة:

المنارة للاستشارات

يعد غياب التوازن في التنمية بين أقاليم الدولة أحد المظالم الاجتماعية الشائعة في كثير من بلدان العالم بما فيها البلدان المتقدمة حتى شاع خلال التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أن مشكلة التفاوت في التنمية لا تقف عند التفاوت بين الشمال والجنوب، فحسب، وإنما أصبح داخل كل دولة " شمال وجنوب".

ويترتب على هذا التفاوت تباينًا كبيرًا في توزيع الموارد داخل الدول، وفي فرص أبناء الأقاليم المحرومة في العمل والمشاركة في الإنتاج، وفي فرص توزيع عوائده على نحو ما يحدث بين الريف والحضر، والساحل والداخل، والمناطق الصحراوية والحدودية.

ولا يقف هذا التفاوت عند تهميش قطاعات من المجتمعات السكانية، بل يفضي كذلك إلى الهجرات من المناطق المحرومة إلى المناطق الحضرية، وما يترتب عليه من عشوائيات وما يعرف بثنائية المركز والهامش، كما يفضي إلى توريث هذه الأوضاع غير المتكافئة في المجتمع.

ففي غياب حصول مجتمعات المناطق والأقاليم المهمشة، خاصة المناطق الريفية على السلع والخدمات الأساسية الضرورية للعيش الكريم تغيب فرص أبناءهم في الارتقاء على السلم الاجتماعي ويرثون الفقر كما يرث غيرهم الغنى، حيث يعيش ثلاثة أرباع الفقراء في العالم في المناطق الريفية، وينتشر الفقر بمعدلات مرتفعة بين العاملين في القطاع الزراعي، وهؤلاء عالقون في دوامة انخفاض الإنتاجية والبطالة الموسمية، وانخفاض الأجور، ومعرضون بشدة لأثر أي تغيّر مناخي.[1]

ومع تراكم الآثار الاجتماعية لهذا التهميش والاستبعاد تضعف قيمة المواطنة لدى الأفراد والجماعات المهمشة من جيل إلى جيل. وبازدياد حدتها تظهر نزعات انفصالية ودعوات للانفصال والاستقلال على نحو ما حدث في السودان، والحراك الجنوبي في اليمن، والدعوات المنادية للكونفدرالية في شرق ليبيا.[2]

لهذا السبب، تعد تنمية المجتمعات المحلية الفقيرة من المتطلبات الأساسية لتحقيق التمكين الحقوقي في هذه المناطق المعزولة جغرافيا، والمحرومة من أبسط ضرورات الحياة الكريمة.

كما أن السعي المتواصل لتأمين ضروريات الحياة والكفاح المستمر للتغلب على المحن المرتبطة بالفقر، والجوع، والأمراض، وأنواع العنف لا يسمحان أبدا بالمشاركة في الحياة السياسية، والاجتماعية، حتى ولو على المستوى المحلي، أو الجماعي المحدود، ولن يمكن القضاء على الاستبعاد من الحياة السياسية، والاجتماعية الذي يصيب الفئات المهمشة إلا بالقضاء التدريجي على الفقر، وبالمشاركة المستمرة في حياة المجتمع المحلي، ويفضل قدرة الأفراد، والجماعات على معرفة حقوقهم، والتأثير في القرارات المتعلقة بهم.

المنارة للاستشارات

لذلك نتعرض في هذه الدراسة إلى مسألة ضرورية لتحقيق التمكين الحقوقي على المستوى المكاني المحلي، لأن التنمية الإنسانية المستدامة تبدأ من أسفل، فلابد من تنمية المجتمع المحلي ككل في التنمية، للوصول إلى الفئات المهمشة الأخرى وتمكينها من المشاركة المجتمعية، خاصة في المناطق الريفية والمعزولة التي تفتقر للتنمية، وأفرادها يعانون من الفقر والإقصاء.

الإشكالية الأساسية:

ما هو دور اللامركزية في تنمية المجتمع المحلي، وكيف تساهم في رفع مستوى تمكينه الحقوقي؟

للإجابة على هذه الإشكالية الأساسية سنتطرق إلى النقاط الآتية:

المطلب الأول: تعريف المجتمع المحلي و مجالات وأهداف تنميته.

لقد جاء اهتمام المنظمات الدولية بتنمية المجتمعات المحلية بسبب ما تعانيه هذه الأخيرة من تدن في قدراتها المؤسسية على إشباع الاحتياجات الأساسية للأفراد، مقابل ظهور جملة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وسوء التخطيط والتسيير التنموي التي تعتبر من معوقات التنمية المحلية.

لهذا، عرفت منظمة الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها مجموع أساليب العمل الفنية التي تجمع بين القدرات المحلية والمساعدات الخارجية لتحقيق وإشباع حاجات أفراد المجتمع المحلي، وأطلقت مبادرة التنمية والتنمية الاقتصادية المحلية كمنهج للسياسات التنموية في أوائل حقبة السبعينات استجابة للإدارات المحلية التي أدركت أن المجتمعات المحلية تستطيع من خلال الدراسة الجيدة لإمكاناتها الاقتصادية أن تتفهم وتدرك الفرص المتاحة والمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام النمو والاستثمار، لإزالتها من خلال ابتكار وتنفيذ برامج إستراتيجية ومشروعات تنموية تنبع من واقع هذه المحليات وتسهم في دعم التنمية الوطنية بِعدّها جزءا منها، للوصول إلى تحقيق حياة كريمة يتمتع من خلالها الأفراد بمستوى من الرفاهية.

وعليه، سنتطرق في هذا الفرع إلى مفهوم المجتمع المحلي، ومجالات تنميته، وأهم المبادئ الأساسية لتمكينه، من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: تعريف المجتمع المحلي

المجتمع المحلي عبارة عن مجموعة من الأفراد اللذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة قد تكون قرية، أو حياً، أو حتى عدة قرى، ويتفاعلون مع بعضهم أكثر من تفاعلهم مع الأفراد والجماعات الأخرى، ويوجد لدى هؤلاء الأفراد شعور واضح بالانتماء لمجتمعهم، والمجتمع المحلي أيضا منطقة جغرافية يوجد فيها اهتمامات مشتركة وأحاسيس مشتركة بواجبات ومسؤوليات معينة.[3]

المنارة للاستشارات

بعبارة أخرى، المجتمع المحلي هو بقعة محددة جغرافيا أو إداريا يعيش عليها عدد من الأفراد يكوّنون ما يسمى بالمجتمع المحلي، حيث يرتبطون مع بعضهم بعلاقات اجتماعية أو اقتصادية، ويتشابهون في أسلوب المعيشة والقيم والعادات السائدة.[4]

أما التنمية المحلية فتعرّف بأنها عملية هادفة لتغيير المجتمعات والبيئات المحدودة أو الضيقة كالمجتمعات المحلية أو الإقليمية من خلال حشد جهود وطاقات المجتمع المحلي مع جهود ودعم المؤسسات الحكومية المركزية، أي الأخذ بعين الاعتبار تحقيق مبدأ التوازي مع جهود وأهداف السياسات التنموية المركزية في البلد، فهي تقوم بالأساس على المبادرة الذاتية والمشاركة الواسعة لجميع أفراد المجتمع المحلي، لزيادة التضامن بينهم، وتشجيع القيادات المحلية وتحملها للمسؤولية ودعم المنظمات المحلية، وبذل الجهود من أجل تغيير نوعية الحياة التي يعيشها أبناء هذا المجتمع من خلال توفير الخدمات للمواطنين من تعليم، وصحة، وسكن وعمل ملائم، ودخل كاف، وتأمين اجتماعي وتكافؤ الانتفاع من الخدمات العامة.[5]

ولذلك، تهدف عملية تنمية المجتمع المحلي، إلى ما يلي:

- تمكين المجتمعات المحلية من المساهمة بشكل فاعل في التقدم العام للمجتمع الكبير الذي تعيش فيه.
- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المجتمع المحلي، وإيجاد آلية توزيع عادل لمعطيات التنمية بينهم.
- تحقيق استخدام وتوظيف أمثل للموارد الطبيعية والبشرية في هذه المجتمعات.[6]

الفرع الثاني: مجالات تنمية المجتمع المحلي

بما أن عملية التنمية هي بالضرورة عملية شاملة ومتكاملة تمتزج فيها كافة الجوانب الاقتصادية مع الجوانب الاجتماعية، والثقافية، والبيئية، فإن مجالات وأنشطة تنمية المجتمعات المحلية متعددة، وأهم هذه المجالات، نذكر:

1- المجال الزراعي والتعاوني: وأهم نشاطات هذا المجال:

- زيادة الإنتاج الزراعي، وتنمية الثروة الحيوانية.
- التسويق، والإرشاد الزراعي.
- الاهتمام بتطوير الصناعات التقليدية الصغيرة، وتسويقها.
- التدريب المهني للنساء والشباب في حقول عديدة.

المنارة للاستشارات

2- المجال الثقافي والنسائي:

- مكافحة الأمية.

- إنشاء المكتبات والمنتديات الثقافية.

- الاقتصاد والتدبير المنزلي.

- الإرشاد الأسري.

- مشاركة المرأة في عملية التنمية.

3- المجال الصحي والاجتماعي والخدمي:

- رعاية الأمومة والطفولة.

- مكافحة الأمراض المعدية، وتحسين البيئة والمرافق الصحية، التنسيق الصحي والوعي الغذائي.

- تنظيم المجتمع المحلي، ورعاية الشباب والقيادات المحلية.

- إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية.

- إنشاء المرافق لعامة، والبنية التحتية كتعبيد وشق الطرقات.[7]

4- المجال البيئي: تنمية الوعي البيئي حول كيفية التعايش مع البيئة، وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية من دون إضرار بالبيئة، والابتعاد عن الاستهلاك أو الاستغلال غير المبرر للبيئة ومعالجة ما يترتب على هذا الاستغلال من آثار ومشاكل مع ترسيخ فكرة الحفاظ على المحيط وتحقيق التكفل الأمثل بقضايا البيئة والمحيط.

5- المجال السياسي: تنظيم عملية المشاركة وتطوير آلياتها ودعم مشاركة منظمات المجتمع المدني من خلال تحقيق مبدأ الديمقراطية، والانطلاق من فكرة ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية.[8]

فالتنمية المحلية من الناحية الإجرائية هي عملية التحول الإدارية الشاملة لمناحي الحياة، والتي تشمل التربية، والتعليم، والتكوين، والإعلام، وتشمل كذلك السكن والصحة، والبيئة، والنقل والمواصلات، وتوفير المياه للمواطن، ومد قنوات الصرف الصحي، وتحسين القدرة الشرائية، وتحسين الأداء الصناعي والتسيير السياحي، ودعم الفلاحة وتشجيع الصناعة التقليدية...الخ.

فالتنمية المحلية تدخل ضمن الوظائف الرسمية التي تقوم بها الحكومة وتساهم فيها الهيئات المحلية الولائية والبلدية، ويتطلع إليها المواطن لتحقيق حياة أفضل له، وحل مشكلات المجتمع بتنمية

المنارة للاستشارات

وترقية قدرات ومؤهلات المواطنين، والتركيز على الجانب الاجتماعي والإنساني، ليساهم هذا الفرد بدوره في هذا المجتمع بترقية العلاقات والروابط مع بقية التجمعات السكانية المجاورة للبلديات والولايات.[9]

الفرع الثالث: أهداف تنمية المجتمعات المحلية

تهدف تنمية المجتمع المحلي إلى معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية، ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة ليعم الانتفاع الكامل بإمكانياتهم، ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة طاقاتهم وقواهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير المقصود في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تقسيم أهداف تنمية المجتمعات المحلية إلى نوعين:

أولا: أهـداف مـادية

تشتمل الأهداف المادية على المنجزات المادية كرفع إنتاجية الأفراد وزيادة دخلهم الفردي، حفر الآبار وإقامة المنشآت وكذا مضاعفة الخدمات الصحية والتربوية والترفيهية كذلك رفع المستوى العلمي والعقلي للمجتمع وتحقيق الرفاه الاجتماعي.[10]

ثانيا: أهـداف معنوية

تتمثل الأهداف المعنوية في خلق نوع من التفاهم والتواصل بين أفراد المجتمع المحلي، كذلك تحريك وتحرير طاقات المواطنين في المجتمع، كذلك تشمل المتغيرات السلوكية والمعرفية التي تطرأ على أفراد المجتمع المحلي وتحقيق الضبط الاجتماعي بإيجاد مناخ ملائم لعملية التنمية يعزز معرفة الفرد لواجباته ودوره في عمليات التنمية.[11]

وخلاصة القول، إن تنمية المجتمع المحلي تهدف إلى إدخال تغييرات مقصودة ومخططة في حياة المجتمع المحلي تتعلق هذه التغييرات بالجانب المادي لحياة المجتمع ممثلا في رفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي، ويتعلق بعضها الآخر بالجانب اللامادي أو المعنوي أي تنمية القدرة الذاتية في المجتمع بالاعتماد على القدرات المحلية من أجل حل مشكلاته على أساس ديمقراطي، فأهداف عملية التنمية المحلية بمثابة العائد لهذه العملية.[12]

المطلب الثاني: اللامركزية كأهم متطلبات تنمية المجتمع المحلي

تمثل اللامركزية- بما تمنحه من صلاحيات أوسع للهيئات المحلية- إطارا ملائما لإشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة تنميتها الذاتية، كما تساهم في نشر الديمقراطية ومشاركة مختلف الفاعلين في التنمية التنموية، والتي أصبح المجال المحلي خلال العقود الثلاثة الأخيرة إطارها الأنسب، بهدف تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية المحلية المتاحة والكامنة، وتشغيل الأيدي العاملة المحلية،

المنارة للاستشارات

وتتجلى مساهمة اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية من خلال مجمل المزايا هذا النظام الإداري الذي تطبقه معظم الدول في العالم.

الفرع الأول: تعريف اللامركزية وأهم فوائدها

تعتبر اللامركزية الإدارية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري تقوم بتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة على أساس إقليمي، حيث تقدم لهم فرصة ممارسة التجارب الإدارية المتعددة للوصول إلى أفضل الأوضاع لإشباع الحاجات الإنسانية للأفراد، رغبة في النهوض بمستوى الإدارة المحلية، والمجالس المحلية(الولائية والبلدية) لها عدة صلاحيات قانونية متعلقة بالتنمية في جميع مجالاتها للمشاركة في تسيير الإدارة المحلية.[13]

وتجدر الإشارة، أن الاهتمام باللامركزية الإدارية جاء مواكبا للاهتمام بقضية التنمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ أصبح لا ينظر إلى الأسلوب الإداري بالبساطة الذي كان قائما على المركزية، والذي اعتمدته الدول في القيام بالوظيفة الإدارية، حيث هناك بعض الجوانب لابد لها من الاستعانة بأسلوب آخر، خاصة بعدما أصبح من الصعب إن لم نقل من المستحيل أن تقوم الإدارة المركزية بالوظيفة الإدارية في كافة أرجاء الدولة لوحدها، بل لابد من مساعدة من جهات أخرى تتولى إشباع جزء من الحاجات العامة، من خلال ممارسة جزء من النشاط الإداري بشكل مستقل عن السلطة المركزية، وعلى هذا الأساس تتوزع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات أخرى، سواء كانت محلية أو مصلحية.[14]

ولذلك أخذت دول العالم المختلفة بتطبيق هذا الأسلوب منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي عندما أدركت أن إدارة الموارد وتوفير الخدمات يصعب حصرها في إدارة مركزية واحدة.

<u>أولا: تعريف اللامركزية</u>

اللامركزية هي عملية نقل وتحويل صلاحيات اتخاذ القرارات إلى المؤسسات المحلية أو الإقليمية التي تم اختيار موظفيها بواسطة المواطنين، حيث يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، وهو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، أي إعادة هيكلة السلطة، بحيث يكون هناك نظام المشاركة في المسؤولية بين المؤسسات المركزية والمحلية وفقا لمبدأ التبعية، مما يسمح بزيادة مستوى الفعالية والجودة.[15]

ويسمح هذا النوع من اللامركزية بتقريب السلطة والحكومة من المواطنين، ويؤدي هذا إلى جعل الخدمات المقدمة أكثر توافقا مع احتياجات المجتمع المحلي، أو اتخاذ قرارات عامة أحسن تعكس الأولويات المحلية.

المنارة للاستشارات

ويشترط لقيام اللامركزية العناصر الأساسية الآتية:

- وجود مصالح محلية ذاتية تتمتع بالشخصية المعنوية.

- تنظيم مجالس إدارية محلية مستقلة تنتخب من بين الناخبين المسجلين في المنطقة ومن قبل هؤلاء الناخبين.

- وأن لا تخضع أجهزة السلطة المحلية لرقابة صارمة من قبل السلطة المركزية، حيث تحقق اللامركزية نوعا من الاستقلال الذاتي غير مطلق، بمعنى أن السلطة المحلية تبقى خاضعة لرقابة السلطة المركزية أو لرقابة ممثليها المحليين، إلا أن هذه الرقابة لا ينبغي أن تكون حادة.[16]

ثانيا: أهم فوائد اللامركزية

1- اللامركزية أساس الحكم الرشيد وتمكين الناس: والحكم الرشيد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً.[17]

ويمكن النظر إلى الحكم الرشيد من منظور اللامركزية المجتمعية على أنه تمكين لأفراد المجتمع المحلي من ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية والمالية لإدارة شؤون الوحدة المحلية للمجتمع المحلي على جميع المستويات.[18]

2- إن الإدارة المحلية تقوم بتقريب الإدارة من المواطن، وتكون أكثر استجابة لمتطلبات السكان المحليين، وأكثر تكيفا مع الأوضاع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فاعلية أكبر.

3- إن الإدارة اللامركزية المحلية تخلق فرصا أكبر للمشاركة المجتمعية والمحلية لأفراد المجتمع على المستوى المحلي، خاصة في زيادة مساهمة العنصر النسوي في عمليات اتخاذ القرار وتحقيق التنمية، وبالتالي محاولة إدماج النوع الاجتماعي.[19]

4- تحقيق التنمية المتوازنة بين كافة أقاليم الدولة، لأن اللامركزية تعني تمكين المواطنين المحليين من إدارة شؤونهم، وبالتالي خفض معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

5- زيادة في تعبئة الموارد الذاتية، نتيجة مشاركة المواطنين المحليين في عمليات التمويل، وكذلك التصميم والتخطيط، والتنفيذ، والرقابة نتيجة تدفق المعلومات والشفافية على المستوى المحلي، وتسيير عمليات المحاسبة المسئولين ورفع درجة المساءلة الشعبية، للقضاء على الفساد.

6- الحد من البيروقراطية وسرعة إنجاز الأعمال والاستجابة للمشاكل والاحتياجات الملحة للمواطنين، وتخفيض العبء عن السلطات المركزية، وإعطاءها الفرص للتفرغ للمشاريع الكبرى الوطنية.

المنارة للاستشارات

7- تنمية القدرات البشرية المحلية بإتاحة الفرص للراغبين في ممارسة العمل السياسي في أطر وهياكل تنظيمية مشروعة، والوعي بأهمية المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تعد اللامركزية مظهر من مظاهر ممارسة الديمقراطية المحلية.[20]

الفرع الثاني: دور اللامركزية في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية

بما أن اللامركزية هي الحالة أو الوضع الذي يعطى فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا، دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار، فهي إذن أسلوب في العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد في الأقاليم والتجمعات السكانية المختلفة، وهذا يعني أن اللامركزية الإدارية تتمثل في تفعيل دور السلطات الإقليمية والمحلية، وذلك بإسناد مهام إدارية وتنموية لها تزيد من فاعليتها، وتعزز دورها في تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنمية المحلية ويؤدي في النهاية إلى نجاحها[21].

أولا: اللامركزية كإطار ملائم لتخطيط وتنفيذ التنمية المحلية

إن الجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامةً، والتنمية المحلية خاصة قضية يجب التعامل معها على أنها أساسية وضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، إذ أن فشل كثير من خطط التنمية وبالذات الريفية منها في العديد من دول العالم النامي ناجم بالأساس عن الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها وليس عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها.

على صعيد آخر، فإن الإدارة هي التي تبرز أهمية التخطيط اللامركزي مقارنة بالتخطيط القطاعي، وهي الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح كإستراتيجية تنمية محلية تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية، وتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، لذلك فإن هيئات التخطيط الرسمية في المستوى الإقليمي والمحلي يجب أن تمتلك السلطة والكفاءة الإدارية العالية التي تمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه.

إن عملية التخطيط في ظل اللامركزية الإدارية يجب أن تعني تفعيل المشاركة الشعبية ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل، فالتخطيط والبناء من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيس من مبادئ التنمية الناجحة كما يراها إيمانويل صن وهذا المبدأ يتمثل في تعزيز الحرية، ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط، وإنما بمفهومها الإنساني الشامل الذي يسمح ويعظم من قدرة الإنسان على الاختيار .

المنارة للاستشارات

كما أن التخطيط من أسفل يساعد في تحديد أهداف التنمية الإقليمية التي تعكس خصوصية الإقليم قيد التخطيط، ودائماً هناك فرق كبير بين أهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات ومؤسسات تخطيط إقليمية، وأهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات التخطيط المركزي، وإن كانت الأولى يجب أن تكون مكملة ومنسجمة مع الثانية وغير متناقضة معها.

إن تطبيق الإدارة اللامركزية بفاعلية في مجال التخطيط والتنمية المحلية، يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظراً لأنها تسمح بمشاركة سكان الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لمناطقهم، كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة، ويسهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التنمية والتخطيط المركزية ونظيرتها المحلية، وذلك على اعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه.[22]

ثانيا: اللامركزية وتفعيل الديمقراطية المحلية

تعبر الإدارة اللامركزية عن التسيير الذاتي وهو وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم، فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة اللامركزية ومجالسها المنتخبة، كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.[23]

إن وجود الحكم المحلي الذي يمارس فيه المواطنون حق المشاركة والتشارك في رسم السياسات وتسيير أمورهم المحلية يعد عاملا جوهريا في الحكم الرشيد، وأن مشاركة المواطنين على المستوى المحلي تحقق احتياجاتهم وتلبي طموحاتهم من خلال الدخول إلى الخدمات، التمويل، الصحة، والتعليم، وتقليص حدة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، والاقتصادية بشكل أكبر.[24]

لقد اتسع نطاق اللامركزية في دول العالم فحوّل القوة السياسية إلى الوحدات المحلية، وظهرت بذلك الديمقراطية المحلية التي تقوم على نظام المشاركة التصاعدية وتسيير الحكم لامركزيا.

فالديمقراطية المحلية تعتبر أساسية في إنشاء وإدامة الحكومة المتجاوبة مع اهتمامات المواطنين، كما أنها تعمل على إدامة الديمقراطية والتغلب على المشاكل التنموية، وتحقيق التوازن بين توجهات الحكومة المركزية والحكومات المحلية للوصول إلى ديمقراطية مستدامة في ظل الحكم الراشد.

إن الديمقراطية المحلية ترفع من مستوى التمكين الفعلي من حقوق الإنسان، لأنها تضمن التمثيل الفعلي للمنتخب لمصالح المواطنين المنتخبين نتيجة لإمكانية مراقبة المواطن لمن يحكمه محليا مع

المنارة للاستشارات

القدرة على مقاضاته، فهي تمنح المواطن إمكانية تقييم النظام السياسي الكلي للدولة انطلاقا من تقييم الجزء، وهو ما يؤدي إلى ضرورة تحسين أداء النظام وتوجيه صوب الوفاء بكل احتياجات الناس وتحسين نوعية الحياة.

على أية حال، فإن اللاّمركزية من غير المحتمل أن تؤدي إلى تحسين الحكم والعدالة، إذا لم تصل إلى المجموعات (تمكين المجموعات المحلية من المشاركة، ومحاسبتهم على المدخلات)، فمن السهل بالنسبة للمجموعات المشاركة في الحكم المحلي في البلدان التي نقلت لسلطة، والموارد، وصناعة القرار إلى مستويات أدنى للحكم والهيئات السياسية، كما يمكن لمشاريع المجموعات أن تساهم في إرساء مصداقية المجموعات المحلية في تسيير الموارد وتنمية المجموعات، مع ضرورة إخضاع هذه المشاريع للرقابة، أو يتم تقييم النتائج ونشرها لإعلام السياسات الوطنية الموجهة لخلق هياكل حكم لامركزية مناسبة للدول.[25]

تجدر الإشارة، بأنه على عكس ديمقراطية الحكومة المحلية، فهناك من ينادي بديمقراطية مقر العمل(الورشة)، التي لا تمثل نظام قاعدة الأغلبية، والناس يرضون بالمشاركة وينتظرون القرارات التي صنعوها، فهي تنظيم توافقي، وليس تنظيم قاعدة الأغلبية، حيث يشعر من خلالها الناس بملكيتهم لعملهم، ويفخرون بعملهم وتنظيمهم، فلا يمكن فرض التمكين بالقوة على الناس، ولا أن نخطط الديمقراطية للغير، فالتمكين لا يأمر الناس حتى يتم تمكينهم، فعندما يتم تمكين الناس ودعم أنظمة الدولة للتمكين، هنا تبرز ديمقراطية مقر العمل تدريجيا.[26]

خلاصة القول، إن الهدف من تحقيق اللامركزية الإدارية هو القيام بالمهام بشكل أكثر فاعلية، وضمان التكيف مع المعطيات الاقتصادية الجديدة، خاصة وأن النقص في الموارد المتاحة للحكومة المركزية غالبا ما يقف عائق دون تلبية احتياجات الخدمات العامة، والبنى الأساسية، فإشاعة اللامركزية في نظم الدولة السياسية، والاقتصادية يجعلها أكثر استجابة لمطالب أو احتياجات المواطنين.[27]

لهذا السبب، أصبحت اللامركزية بمثابة "قيمة" حاكمة في النظم السياسية المعاصرة، ومحوراً لدراسة وتقييم التنظيمات المحلية بها، ولم تعد سمة قاصرة على نظم (ليبرالية) بعينها. ذلك أن لهذه اللامركزية عدة وظائف ضرورية لرفع كفاءة أداء النظم السياسية ذاتها، لعل من أبرزها تخفيف العبء عن الحكومة المركزية (في العاصمة) بالنسبة لإدارة وتنفيذ السياسات العامة للدولة عبر أنحاء إقليمها، وترسيخ أسس الديمقراطية في جذورها المحلية (إنشاء وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية، وأخذ التباينات المحلية في الاعتبار عند تصميم وتخطيط سياسات التنمية الشاملة)؛ فكلما اهتم المشرع بوضع سياسة عامة للتنظيم المحلي ساعد ذلك على تقنين اللامركزية، وتأمين استقلالية للمحليات في أداء دورها. وكلما تحسن أداء المحليات وزادت فعاليتها كان ذلك رصيدا داعما لأداء الدولة، ورضاء المواطن عن هذا الأداء الذي هو مدخل لشرعية النظام السياسي ككل.[28]

المنارة للاستشارات

الفرع الثالث: معوقات وتحديات تطبيق سياسة اللامركزية في تنمية المجتمعات المحلية

إن تطبيق مبدأ اللامركزية الذي يعتبر الوسيلة الأهم لتحقيق التنمية المحلية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، من خلال الصلاحيات المخولة للجماعات المحلية– الولائية والبلدية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، وغيرها، باعتبارها تمثل الهيئات اللامركزية في النظام الإداري، تواجهه العديد من المعوقات والتحديات في إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي.

أولا: معوقات تطبيق سياسة اللامركزية في تنمية المجتمعات المحلية

هناك العديد من المعوقات التي تواجه اللامركزية كأسلوب للتنظيم الإداري، نذكر منها:

1- التبعية الإدارية للسلطة التنفيذية من جانب الوالي والوزير في آن واحد، على الرغم من الاستقلالية المالية والإدارية، فللمجالس التنفيذية حق الإشراف والرقابة على المجالس الشعبية المحلية، كما أن لها حق التصديق أو الاعتراض على قراراتها، وكذلك في علاقتها ببعضها وبالحكومة المركزية.

2- الخلل الواضح في العلاقات بين المجالس الشعبية المنتخبة المحلية والمجالس التنفيذية في نفس الهيئة المحلية.

3- عدم التوازن بين السلطة والمسؤولية، وهذا لعدم وجود حدود مثلى إدارية وتنظيمية، وفنية، ومالية، ولائحية.

4- غياب معايير تقييم أداء القيادات والوحدات المحلية، والتركيز على التقييم الكمي للانجازات، وعلى نسبة الإنفاق، وعدد الجلسات التي عقدت وعدد الاجتماعات اللجان فقط.

5- انخفاض مستوى التمكين المالي للهيئات المحلية، وذلك من خلال عدم وجود سلطات حقيقية لاعتماد وإعداد الموازنات المحلية، وتنفيذ الموازنات المحلية.

6- ضعف المشاركة في الانتخابات المحلية، لعدم التواجد الفعال للأحزاب السياسية في جميع الأقاليم المحلية، وضعف دور المجالس الشعبية المحلية، ولتعقيد نظام الانتخابات المحلية، وبالتالي صعوبة الاختيار.[29]

ثانيا: تحديات تطبيق سياسة اللامركزية في تنمية المجتمعات المحلية

إن اللامركزية بحد ذاتها لا تضمن إدارة أفضل للحكم، ففي الواقع تخلق اللامركزية غير الفاعلة أو غير الملائمة من المشكلات أكثر مما تحل، ولذا يتحتم تطبيق اللامركزية بعناية من أجل ضمان فاعلية للمؤسسات المحلية.

المنارة للاستشارات

فقد تكون اللامركزية غير ملائمة أحيانا، وبالتالي تقود إلى تدني نوعية إدارة الحكم، ففي الدول الصغيرة جدا يحقق الحكم المركزي فاعلية أكبر عبر تنسيق عمل الحكومة المركزية، بدلا من إيجاد كيانات محلية مستقلة ذاتيا، وقد تقود اللامركزية إلى خسائر وعدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. كما يمكن للامركزية الضريبية أن تستنزف الإيرادات المركزية حين تعجز الحكومة الوطنية عن ضبط الإنفاق العام. وقد تفتقر الحكومات المحلية إلى القدرة والخبرة الموجودتين لدى المؤسسات الوطنية.

لكن في المقابل، قد يؤدي تطبيق اللامركزية من دون الانتباه الدقيق للامركزية الضريبية إلى انتكاس جهود الإصلاح فمن دون سيطرة أجهزة الحكم المحلي على إيراداتها وميزانياتها لن تتمكن من العمل باستقلال ذاتي، فالإيرادات المحلية تخلق قدرة رأسمالية يمكن إعادة توزيعها على البنية التحتية العامة وعلى الاقتصاد العام.

إن تنفيذ خطط ضريبية وخطط فاعلة للإيرادات تفترض مسبقا عملية تاريخية طويلة في مجال بناء الدولة، مما يعزز أهمية وفاعلية التخطيط والتصميم عند تطبيق اللامركزية.

من جهة ثانية، توجد حجج متعارضة حيال تأثير اللامركزية على وحدة الدولة؛ إذ يذهب الكثير من الباحثين إلى أن اللامركزية تشكل خطرًا على الوحدة الوطنية لأنها تضعف الولاء للدولة، وتشجع ظهور حركات انفصالية، بينما يرى آخرون أن اللامركزية تزيد "ا لاستقرار السياسي والوحدة الوطنية عبر السماح للمواطنين بالتحكم في البرامج السياسية بشكل أفضل على المستوى المحلي"[30]

خاتمة:

الأصل، أن المجالس المحلية من تقوم بالتخطيط لتنمية المجتمعات المحلية، وإذا استثنيناها فإنه لا توجد هيئات تخطيط متخصصة على المستوى المحلي؛ هذه المجالس المحلية تمارس اختصاصاتها ضمن حدودها الجغرافية، وضمن ما يسمح لها القانون، وبموافقة سلطة التخطيط المركزية، لكن قد تساهم بعض المؤسسات الرسمية والأهلية في إعداد وتنفيذ العديد من المشاريع، أو البرامج لأجل تنمية المجتمعات المحلية.

أولا: النتائج

لكن، وبناء على ما جاء في هذه الدراسة، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

* غياب البناء الواضح لهيئات التخطيط على المستوى المحلي، بمعنى أنه ولغاية الآن لا توجد مؤسسات تقوم بمهام التخطيط على المستوى المحلي ما عدا مجالس تنمية البلديات والمناطق التي أنيطت بها مهمة المشاركة مع سلطة التخطيط المركزية في إعداد خطط التنمية المحلية.

المنارة للاستشارات

* ضعف القدرات المجتمعية والسلطات المحلية على اكتشاف الموارد المتاحة والإمكانات والخبرات المتوفرة محليا واستغلالها بشكل أمثل ومستدام لإحداث تنمية محلية متوازنة ومستدامة.

* وجود ممارسات خاطئة في عمليات التخطيط الفوقية والتي كانت في معظمها تعتمد على التقديم للخدمات دون أي مشاركة أو مساهمة مجتمعية تذكر.

* وجود فجوة في التواصل والربط بين المجتمع المحلي وبين السلطة المحلية نتيجة لعدم وجود آليات تمكن أفراد المجتمع من المشاركة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات.

* وجود فجوات في التنسيق والمتابعة حتى بين السلطات المحلية والمركزية والجهات الداعمة والقطاع الخاص، الأمر الذي ينتج عنه تداخل في تنفيذ المشاريع.

ثانيا: الاقتراحات

بناء على ما تم التوصل إليه من النتائج السابقة للدراسة، فإنه يمكن لنا اقتراح مجموعة من الحلول من أجل التمتع الكامل بحقوق الإنسان على الصعيد المحلي، حيث تعتبر الجهود التي تبذل على الصعيد المحلي لتمكين أصحاب الحقوق من حقوقهم من تحديات تحقيق حقوق الإنسان على المستوى المحلي، نذكر منها:

* لابد من وضع برنامج تمكيني من أجل تفعيل المجتمع المحلي للمشاركة في تحديد احتياجاته وترتيب أولوياته الملحة، وتأسيس أطر وتكوينات مجتمعية قادرة على التواصل والربط بين المجتمعات والسلطة المحلية، وإعداد وتنفيذ خطط ذاتية عن طريق تحفيز المبادرات الذاتية في المجتمع، هذا بالنسبة للمجتمع، أما بالنسبة للسلطة المحلية، فلابد من تمكينها من إدارة عملية التخطيط التنموي بما يتلاءم مع تشريعات السلطة المحلية والموارد والإمكانات المحلية المتاحة، ببناء قدرات وتطوير مؤسسي للسلطات المحلية مع تطوير آليات تنسيقية لتبادل الأدوار والمسؤوليات لضمان استدامة أنشطة البرنامج في المستقبل، وخلق الكفاءة والفاعلية في البرامج التنموية لشركاء التنمية ذات العلاقة بالتنمية المحلية، لإحداث تنمية متوازنة ومتكاملة ذات بعد مستدام.[31]

* مع الحرص على وضع آليات للعمل الرقابي الفعال وتعزيز دور عضو المجلس المحلي في الرقابة والمساءلة المجتمعية حسب الأدوار المناطة به وفق قانون السلطة المحلية والإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي من خلال تدريبهم على أساليب وآليات عمل الرقابة والمساءلة المجتمعية.

* العمل من أجل إيجاد البيئة المؤسسية المناسبة لإحداث تنمية محلية تتميز بالفاعلية (الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المستهدفة)، والكفاءة (الاستغلال الأمثل للموارد وتعظيم ما هو متاح

المنارة للاستشارات

منها محلياً). معتمدا في ذلك على تمكين جميع الأطراف المعنية (المجتمعات المحلية والسلطات المحلية)، وحتى جهات أخرى ذات العلاقة بالتنمية المحلية (شركاء التنمية)، وعلى منهجية الحقوق في التنمية.

* وهذا لن يتم إلا عن طريق التوسيع من تطبيق مفهوم اللامركزية المؤسسية المجتمعية من خلال التفويض من السلطة المركزية إلى السلطات المحلية. بما يحقق تمكين للمجتمع المحلي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الخاتمة:

من خلال ما سبق فإن دور النخب العسكرية في اختيار القيادات السياسية يعد مؤشرا هاما على درجة التأثير الذي تمارسه المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ويعكس حجم ثقل هذه المؤسسة في النظام السياسي، ومع ذلك فإنه لا يمكن توصيف الحالة الجزائرية على أنها حالة تسيطر فيها النخب العسكرية والمؤسسة العسكرية وتهيمن على الحياة السياسية بصفة مطلقة إلى الحد الذي يصبح فيه النظام السياسي نظاما عسكريا، ومن جهة أخرى فإن وجود دور سياسي للنخب العسكرية مهما قل أو تعاظم ينفي أيضا صفة الطابع الجمهوري عن الدولة ويحول دون قيام تجربة ديمقراطية حقيقية.

إن الوضع السياسي في الجزائر اليوم لا يمكن وصفه إلا بالانتقالي الذي يفصل بين مرحلة سياسية قائمة على شرعية مستمدة من النخب العسكرية والمؤسسة العسكرية الممثلة للمشروعية التاريخية إلى مرحلة جديدة قائمة على الشرعية الدستورية القائمة على السيادة الشعبية، وقد تكون هذه المرحلة الانتقالية طويلة نسبيا لكنها ليست وضعا مستقرا يمكن أن نصنف على أساسه النظام السياسي الجزائري بصورة قطعية في هذا النموذج أو ذاك، خصوصا في ظل التوجهات الجديدة للنخب العسكرية التي أضحت تواجه تحديات كبرى منذ سنة 2000 تمثلت أساسا في مسار الإحترافية والتحديث، سياسة التقارب والتعاون مع الحلف الأطلسي، وصعود جيل جديد من القيادات العسكرية أكثر ميلا إلى المهنية والإحتراف، كلها تحديات تساهم في رسم أطر جديدة لعلاقة النخب العسكرية بالمجال السياسي، زيادة على أن رغبة السلطة السياسية في تجاوز هذه المرحلة ووضع حد لتدخل هذه المؤسسة في الحياة السياسية يعد في الوقت الراهن المعطى الأساسي الذي سيحدد مستقبلا دور ومكانة النخب العسكرية في النظام السياسي الجزائري.

الهوامش:

---

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2014، بعنوان: " المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر"، نيويورك، 2014، ص 04.

المنارة للاستشارات

2 - محسن عوض، علاء شلبي، معتز بالله عثمان، دليل التمكين القانوني للفقراء، معارف وخبرات، الناشر، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الأولى2013، ص ص117-118.

3 - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى2007، ص ص 304-305.

4 - محمد بالخير، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، بعنوان:" التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، دراسة ميدانية لولاية تمنراست"، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2004-2005. ص 21.

5 - ماهر فرحان مرعب، " تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث: التنمية الماليزية نموذجا "، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 18 جوان 2014، جامعة سطيف 02، ص 115.

6 - عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط، المرجع السابق، ص 305.

7- المرجع نفسه، ص ص305-306.

8 - ماهر فرحان مرعب، المرجع السابق، ص ص 115-116.

9 - محمد بالخير، مذكرة ماجستير السابقة، ص 12-13.

10 - منال عبد المعطي صالح قدومي، " دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس"، مذكرة ماجيستير في التخطيط الحضري والإقليمي في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2008، ص21.

11 - لبنى الكنز، " دور المؤسسات الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي دراسة ميدانية بمؤسسة سونطراك- سكيكدة-"، مذكرة ماجيستر في شعبة تنمية العلاقات العامة بالمؤسسات، جامعة باجي مختار –عنابة، السنة الجامعية 2008-2009، ص29.

12 - منال عبد المعطي صالح قدومي، المرجع السابق، ص 22.

13 - مختاري وفاء، مذكرة تخرج بعنوان:" الهيئات اللامركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2013-2014، ص40.

14 - كواشي عتيقة،" اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية- دراسة تحليلية مقارنة-" مذكرة ماجستير في تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية، 2011/2010، ص 28.

15 - سليمان ولد حامدون، اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، دراسة منشورة سابقا في مجلة جامعة سبها، للعلوم الإنسانية2006. http:www. Siironline.org/ alabwab/derasat)01)/598.htm.

16 - المرجع نفسه.

17 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002.

المنارة للاستشارات

18 - سامي الطوخي، اللامركزية المجتمعية، مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة، المؤتمر الدولي الثاني الرؤى المستقبلية للامركزية والتحديث في ظل الحوكمة المحلية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، يناير 2006 ص 09.

19 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية.
http:www.undp-pogar.org/arabic/governance/localgov.asp.

20 - سامي الطوخي، المرجع السابق، ص 11.

21 - سليمان ولد حامدون، المرجع السابق.

22 - " اللامركزية والدمقرطة والحكم المحلي في العالم العربي"، المركز اللبناني للدراسات، منتدى الحكم المحلي للدول العربية، صنعاء، 6 – 9 ديسمبر 2003 http:www. Sironnline.org/ alabwab/derasat)01)/598.htm.

23 - يوسفي نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة تقيمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية2010/2009، ص 25.

24 - زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية، قضايا وتطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية- بحوث ودراسات-، القاهرة، مصر، طبعة 2003، ص 124.

25- Empowerment and poverty Reduction: A Sourcebook" the World Bank, Washington, May1, 2002.www.worldbank.org/ topics/poverty, P 22.

26 -John R. Dew, Empowerment and democracy in The work place: Applying Adult Education Theory and practice for cultivating Empowerment, greenwood publishing group, quorum book, Westport, Connecticut, London, first published, 1997,p, 034.

27- حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، إشراف مازن عيسى الشيخ راضي، دار الكتاب الجامعي، العين، الطبعة الأولى 2002 ، ص 321.

28 - علي الصاوي، اللامركزية في إطار الديمقراطية: ملاحظات في النظم المحلية المعاصرة، بدون دار النشر، وبدون مكان النشر، طبعة 2002، ص 362.

29 - سامي الطوخي، المرجع السابق، ص ص 30-31.

30 - سليمان ولد حامدون، المرجع السابق.

31- الصندوق الاجتماعي للتنمية وحدة التدريب والدعم المؤسسي، كتيب تعريفي لبرنامج التمكين من أجل التنمية المحلية، يناير 2012، ص 06. Info@ SFD- yemen.org.

المنارة للاستشارات